

مخالفة تقتضيه وضعه بتأخر منعه عنه قلت قصد التقييم
والتعظيم لفظ من هذا ان ضمير الغائب في التقدّم الحكمي
مجازي فان قلت يجب ان لا يجوز ذكره في الفروع فيقول هو يرد
قلت لا بد من تقدم
الاشارة قوله حكم شيء يعقبه بشرط يستعمل مصدر الحاكم مثلا
قولهم المستقيم في حكم المنفرد معناه الجاه يحكم بملفوظه لوجود
اشاره فيه من كونه فاعلا مؤكدا ومعطوفا عليه وهو يصح
بان المنفرد مقدم لوجود اثره وهو محتمل ذكر الضمير وهذا المنفرد
يجوز ان مجازا وهو في غاية البعد وايضا لا يلزم في الجواز الاضمار
في اللوازم ولا المشابهة فمن اين يلزم الحكم بالتقدم وهو
ان المنفرد منفصل قدمه لكون مفهومه وجوديا لا استقالي في
التلفظ بين اجزاء اللفظة كما هو الحكم وهو ان المنفرد مرفوع
المحل وانما كانا اليه من ومنصوب المحل كذلك كما ياتي اليه
تركه التمام بالحق والاولى وان لم يستعمل في اللفظ فمتصل نحو
الزيدان ضرب بينهما وهو ان المنفرد مرفوع كما مضى بيتا
المرفوع المنفرد في الصفة اسم فاعل ومفعول وصفته منبهة
وافعال التفضيل مطلقا مفردا او مشبها به مما ذكرنا او مثنى اذا لم
يسند اليه لفظ الصفة لانهما والماضي للغائب المزدوج
الغائب للمفردة اذا لم يسند اليه والمضارع لهما امر الغائب
والغائبية بالشرط المذكور وللحكم وانما وجد وترفع والمخاطب
المفرد اجمالا ولم يذكر الا جمعا مع انه يشترط مطلقا ولم يرد
المفرد مع وجوبه في ايضا واذا خال في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى
وهكما بعيد بخلاف النهي وامر الغائب ومنصوب كما مضى بيت
لا افا

الي اخره ويجوز لكل بخلاف المنفرد فان لا محذور له فالغائب
انواع والاولى عند رب عدا رتبة اذا الاعتبار للفظ لا للمعنى
والاعد المشكك ستة ثم الاصله الضمير لا اتصال للايجاز
فلا يسوغ المنفرد الا عند تقدم المتصل ولو من وجه والتقدير
بامر انشا رايها بقوله وينفصل الضمير لوقدم على عامله نحو
رياك فعيد اذا الاتصال انما يكون باخر العامل او متصل به
وبين عامله بالآخر ما مضى الا انما ولو كان الا عند انشا
ضرب انما وعبارة الكافية اعني ان الاتصال لغير ضار شمل لئلا نحو
جاو في زيد وانت واما انت اوزيد واسكن انت ومعتاد اياك
او اسند اليه ايا الضمير ما مضى جري على غير صاحب نحو زيد
عمر وضار به وهو فانه لم يذكر وهو المتبادر المستتر راجع الي
عمر ولفظه فلما انفصل على خلاف اللفظ علم ان مرجع خلاف
اللفظ وهو زيد ومحل عليه نحو عند زيد ضار به يجر وان لم يلبس
طرد اللبابة والملاذ بالجر ان يكون خيرا او نقعا نحو هو زيد
عند زيد حار ضار به على او حار لا نحو حتما في جاو في زيد ضار به
انتما او صلة نحو العنارة انت زيد والمنفصل تا كيد لا زم لا فاعل
بحوازي نحو لزيدون ضار بهم نحو بلا ضعف وهذا داخل
في الفصل لفرضنا مشتركة مع سابقه فذكر عنده وعلى ابن الجيب
ان لا يذكره مشتقا فضلا عن الفصل ولو كان المشتقا
الضمير فضلا جاز الاتصال والانفصال لان الانفصال
لا يرفع اللفظ في الفعل الا في موضع يسره حمله في الصفة
في الضمير او كان عاملا ايا الضمير حار ضار به ايا الضمير مرفوع نحو
انت قايما اذا المرفوع لا يتصل لوقف نعتهم بخلاف المنصوب